PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**15-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE:	**EGAS, EGPC appeal against the court ruling of compensation for Israel in the case of suspending gas export**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Hassan Maher**

شركتا «إيجاس وإيجبتك» تستأنفان على حكم التعويض لصالح إسرائيل فى قضية «وقف تصدير الغاز»

كتب - حسن ماهر:

كشفت صحيفة «زى ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية النقاب عن أن شركتى الغاز والبترول المصرية «EGAS» و«EGPC»، تقدما باستئناف للمحكمة العليا فى سويسرا ضد الحكم الصادر ضدهما بدفع تعويض لشركة الكهرباء الإسرائيلية قدره ١,٧٦ مليار دولار بعد توقف تصدير الغاز للشركة عقب سقوط نظام الرئيس المصرى حسنى مبارك.

وأضافت الصحيفة الإسرائيلية أن الحكم الصادر أيضا يشمل دفع شركة «EMG» المصرية مبلغًا قدره ٢٨٨ مليون دولار، طبقاً لبيان أصدرته شركة الكهرباء الإسرائيلية.

وأشارت الصحيفة إلى أنه ربما قامت الحكومة المصرية بتوجيه الشركتين السالف ذكرهما بوقف أى محادثات تتعلق باستيراد الغاز من إسرائيل أو إعطاء أى موافقة حول ذلك، حتى يتم دراسة الوضع القانونى لوقف تصدير الغاز لإسرائيل. وأوضحت الصحيفة أنه نتيجة لذلك تم وقف أى اتصالات مع الجانب المصرى لتصدير الغاز الإسرائيلى من حقلى تامار وليفتان لمحطات المنزلة بشمال مصر، رغم إرسال رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو مستشاره القانونى إلى القاهرة للتوصل لحل وسط مرضى للطرفين.

وقال الدكتور رمضان أبوالعلا - الخبير البترولى - إن هذه القضية تبدأ بعوار قانونى ودستورى منذ أن حصلت شركة Emg على الغاز بالأمر المباشر من الشركة القابضة للغازات حيث كان يفترض أن يتم ذلك بعمل مزايدة، كما كان يجب أن يوافق مجلس الشعب آنذاك على تصدير أى ثروات طبيعية وهو ما لم يحدث.

وهاجم «أبوالعلا» حكومات ومجلس شعب الرئيس المخلوع حسنى مبارك متهماً إياهم بالفساد لتسببهم فى هذه «المهزلة».

وأشار إلى أن توقف تصدير الغاز إلى إسرائيل كان لظروف قاهرة وعمليات إرهاب خارجة عن إرادة الدولة، مضيفاً أنه من غير الممكن أو المعقول أن يقاضى أحد شركة البترول السورية بحجة توقفها عن التصدير، وهو ما ينطبق على مصر فى تلك الفترة حيث كانت هذه المنطقة خارج السيطرة الكاملة لمصر.

وأعتبر الحكم الصادر بإلزام مصر بتعويض شركة الكهرباء الإسرائيلية صادراً عما أسماه بـ«أحد بازارات الحكم الدولية»، وأن ذلك سيناريو للضغط على مصر والرأى العام ومجلس الشعب للموافقة على الأمر. وانتقد الخبير البترولى تقدم الشركات المصرية باستئناف للمحكمة السويسرية، مشيراً إلى أن ذلك يعد اعترافاً بتلك الجهة واختصاصها بالأمر فى حين أنها غير ذلك وكان يجب أن ترفع الدعوى لدى مركز القاهرة للتحكيم الدولى، مؤكداً أن ذلك خطأ وقعت فيه الحكومة المصرية.

فيما أوضح الدكتور إبراهيم زهران - وكيل وزارة البترول - أن الدعوى المقدمة أمام القضاء السويسرى من شركتى الغاز والبترول المصرية ليست استئنافاً وإنما دعوى توضح أن التحكيم تم فى غير اختصاصه، موضحاً أن التحكيم لا يوجد به استئناف وإنما يكون قراره نهائياً.